عنوان المحاضرة : الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد

لقد اضحى الفساد بصفة عامة مشكلة عابرة للحدود وهو احد اهم الاثار السلبية للعولمة فلم يعد شأنا محليا داخليا يتعلق بدولة واحدة او بنظام اقتصادي او سياسي معين ، بل هو ظاهره دولية مست كل المجتمعات سواء المتقدمة او السائرة في طريق النمو واصبح يشكل عامل ازعاج لمختلف الدول لما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وامنها ، وفي هذا الاطار نستعرض اهم الجهود المبذول المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية في مجال مكافحه الفساد:

أهم المبادرات و الجهود الدولية لمواجهة الفساد

01/اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(القرار رقم 58/04 المؤرخ في 31 أكتوبر 2003) هو عبارة عن اتفاقية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 و صادقت عليها 34 دولـة من بينها أربعة دول عربية هي الجزائر مصر وجيبوتي و الأردن .

وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة و مواجهة الفساد الذي استشرى في ضوء التطـورات الهائلة والمتلاحقة في مجال الاتصالات و ثورة المعلومات ولم تقف أخطاره عنـد حـد الانحـلال الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي و الأمني الذي يصيب المجتمعات الوطنية بل امتدت أثـاره إلى المجتمع الدولي لكي يصيب تماسكه و تضرب العلاقات الدولية القائمة على المساواة ، و تؤكد الاتفاقية أن مكافحة الفساد لم يعد شانا داخلي بل أصبح شانا دوليا يهم المجتمع الدولي بأسره وقد ألزمـت الاتفاقية التشريعات الوطنية بتوفيق أوضاعها للوفاء بالالتزامات الدولية الـتي تفرضـها الاتفاقيـة بتجريم كافة صور وسلوك الفساد التي أوردتها ، و ملاحقة مرتكبها و الالتزام بجميع صـور التعـاون الدولي.

وسبقت هذا القرار عدة قرارات والتي تأتي في إطار مكافحة الفساد من خلال إدراجه في المؤتمرات الدوليـة بداية من المؤتمر السابع بمدينة ميلانو سنة 1985 ومؤتمر هافانا 1990حول منع الجريمة و معاملة المدنيين ، و الذي تبني سياسات البرامج المتصلة بمكافحة الفساد كبرنـامج دولي لمكافحة الفساد و الذي اقره المركز الدولي لمكافحة الجريمة و الذي يتضمن السياسات المتعلقة بالفساد و نظم العدالة الجبائية و يقوم على

تكريس دور المجتمعات المدنية و قرارات الدول من خلال البحوث والدراسات و المساعدة في تطبيق الخطط.
كما تم في سنة 2000 تبني إعلان فيينا بشان الجريمة و العدالة لمواجهة تحديات القرن العشرين و الذي حث على ضرورة إيجاد اتفاقية دولية لمكافحة الفساد خاصة في ظل وجود مواثيق تتصل بذلك كإعلام الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و الرشوة و المعاملات التجارية الدولية والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين.

2/اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب التي نوقشت تحت إشراف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): وهي منظمة دولية اطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية في نطاق مكافحة الرشوة والفساد منذ عام 1989 وتتركز اهم الجهود التي قامت بها في المجالات التالية :

- الرشوة في تبادلات الاعمال الدولية حيث اصدرت عام 1994 ما يعرف بـ" توصيات بشان الرشوة في تبادلات الاعمال الدولية" حيث دعت الدول الاعضاء الى تحديد معايير فاعلة لمحاربه رشوه الموظفين الرسميين الاجانب وقد تم مراجعة التوصيات

-الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات حيث اصدرت المنظمة في مارس 1996 " التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات "والتي تدعو الى اعتماد مجموعة من التدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدات خارجية.
سنة 1997 هي أول اتفاقية تلزم الدول بتحمل مسؤولياتها عن التصرفات الاقتصادي والتنمية الفاسدة التي يرتكبها مواطنوها و شركائها سعيا للحصول على مشاريع أو المحافظة عليها والموجودة في دول أخرى في مكافحة الفساد و منع شركائها من المساهمة في خلق و دعم هذه الشبكات بالإضافة إلى ذلك كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية من نوعها تنشئ آليات متعددة الأطراف للتقييم المتبادل لالتزامات المراقبة التي تجرى لمكافحة الفساد.
كما نستذكر الإعمال التي اضطلعت بها المنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى في هذا الميدان بما في ذلك أنشطة **مجلس اروبا و الاتحاد**

الأوروبي و الاتحاد الإفريقي و منظمة التعاون و التنميـة في الميدان الاقتصادي. و **منظمة الدول الأمريكية** و **مجلس التعاون الجمركي** و **جامعة الدول العربية**. وإذ تحيط علما مع التقدير بالصكوك المتعددة الأطراف لمنع الفساد ومكافحته بما فيها اتفاقيـة البلـدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي اعتمدتها **منظمة الدول الأمريكية** في 19مـارس 1996و اتفاقيـة مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية أو موظفي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـتي اعتمدها **مجلس الاتحاد الأوروبي** في 26ماي 1997و اتفاقية مكافحة رشوة المـوظفين العمـوميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدتها **منظمة التعاون و التنمية** في الميدان الاقتصادي في 21نوفمبر 1997و اتفاقية القانون الجنائي بشان الفساد التي اعتمدها اللجنة الوزارية **لمجلس أوروبا** في 27يناير 1999و اتفاقية **الاتحاد الإفريقي** لمنع الفساد و محاربته في 12جويلية .2003

-المنتدى العالمي الثالث و المؤتمر الدولي الحادي عشرة ضد الفساد في ماي 2003بمدينة سيول. هذا الحديث يعتبر من المساهمات الايجابية في جهود التعاون الدولي ضد الفساد بالإضافة إلى و **وثيقة الإسكندرية** آذار 2004 حيث بلورت رؤية عربية أصـلية حـول قضـايا الإصلاح السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الإداري

–إعلان باريس الذي يتضمن نداء نحن قادمون من الشمال ومن الجنوب ومن الشرق ومن الغـرب ننـدد بالأفعال الكاسحة للفساد الكبير.

-مبادرة الشرق الأوسط الكبير ورقة عمل أمريكية مقدمة لمؤتمر مجموعة الثماني .كما نشرتها جريدة الحياة فبراير 2005.

-إعلان تونس القمة العربية من 22الى 23 ماي .2004

-وثيقة مسيرة التطوير و التحديث و الإصلاح في القمة العربية بتـونس مـن 22إلى 23مـاي 2004.

3/ الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) وجهودها في مكافحة الفساد

أنشأت منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) عام 1923 ومقرها مدينة ليون بفرنسا . ولهذه المنظمة مكاتب و فروع في كل دولة من الدول الأعضاء و تتألف من 177 دولـة عضـو وساهمت الانتربول في مكافحة الإجرام المنظم وتزويد الدول الأعضاء فيها بمعلومـات مهمـة عـن المجرمين المطلوبين للعدالة وقد تركز اهتمام منظمة الشرطة الدولية

بالجريمة المنظمة ذات الصلة بغسيل الأموال و في اجتماع الانتربول لسنة 1995 تم اتفق الدول الأعضاء على اتخاذ قرار يتعلق بمكافحة الجرائم المالية عبر الدول و تعزيزها في تعزيز التعاون الدولي . وقد أوصت الانتربول الدول الأعضـاء بتبني مسائل تضمنها تشريعاتها الداخلية تتمثل خاصة في :

-اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع استخدام التكنولوجيا في غسيل الأموال مع تأكـد الأجهـزة المعنية بالرقابة و الإشراف على البنوك و المؤسسات المالية من وجود برامج كافية لدى هذه الجهات لمكافحة غسيل الأموال

- تعاون الانتربول في الدول العربية و الإسلامية مع الانتربول الدولي في مجال تسليم المجـرمين ومصادرة الأموال الغير مشروعة.

-تعقب الأموال ومنح سلطة التحري القانوني لمسئولي تنفيذ القانون لتعقب و متابعة وتجميد رؤوس الأموال المتحصل عليها من النشاط الإجرامي الخطير و في سنة 1993 أنشـئت الانتربـول وحدة تحليل المعلومات الجنائية ترتبط بالسكرتارية العامة . وتقوم هذه الوحدة باستخلاص المعلومات عن المنظمات الإجرامية وتمتلك الانتربول نظام اتصالات يمكنها من نقل المعلومـات بـين الـدول الأعضاء.

4/منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد .

"**الاتحاد العالمي ضد الفساد** "هذا هو شعار منظمة الشفافية الدولية و تعد هذه المنظمة من اكثر المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا وفعالية في مجال مكافحه الفساد في العالم وقد انشات سنة 1995 ومقرها برلين ويعود الفضل الى الألماني (بيتر ايجن) في تأسيسها وهي من اكثر المنظمات في مجال اعداد الدراسات والاحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد فيها وهي تسعى الى زياده فرص مسائلة الحكومات ومحاربة الفساد فيها وهي ممثله من اغلب دول العالم بما فيها الجزائر (الجمعية الجزائرية لمكافحه الفساد) وهـي تمثـل حركة دولية لمحاربة الفساد و هذه المنظمة تجمع في فروعها المحلية أفراد ذوي الذمم و المعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني و عالم التجارة و الأعمال من اجل إصلاح النظام و تركيز على بناء نظـم تحـارب الفساد وزيادة الوعي بمخاطر الفساد وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها بعض الهيئات و المنظمات الحكومية و غير

الحكومية.
أما أهداف المنظمة و مبادئها الإرشادية تتلخص فيما يلي:
-إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية. و لذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد.
-اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية والثقافية داخل كل دولة الاهتمام بمبادئ مثل المشاركة اللامركزية التنوع المسائلة والشفافية.
-عدم التحزب.
-إدراك أن هناك أسبابا عملية قوية و أخرى أخلاقية لوجود الفساد.
* محاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة و متواصلة و متنوعة وسياسية و قانونية و جماهيرية و ذلك على النحو التالي:
1-تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات . وسيادة القانون و خضوع الجميع للقانون و المساواة أمامه
2-بناء جهاز قضائي مستقل و قوي و نزيه . و تحرر من المؤثرات التي تضعفه و التزام السلطة التنفيذية على احترامه
3-أعمال القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا و قانون الكسب الغير شرعي و تشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة و استغلال الوظيفة العامة
4-تطوير دور الرقابة و المسائلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء و النقاش العلني و إجراء تحقيق و الاستجواب
5-تعزيز دور الهيئات الرقابة العامة. التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة
6-التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام و الخاص
7-إعطاء الحرية للصحافة و تمكينها من الوصول إلى المعلومات
8-تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية حول هذه الآفة.

ومن اهم ما قامت به المنظمة هو وضع مؤشر مدركات الفساد لقياس مدى تفشي الفساد في مختلف دول العالم ويستند هذا المؤشر الى دراسات متنوعة توحد اراء المستثمرين المحليين والاجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية والخبراء والمحللين حول الاجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها ونظرتهم الى مدى انتشار الفساد والرشوة وتنحصر قيمه هذا المؤشر بين الصفر و 10 نقاط.

5/ المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني الدولي عقد في كندا وهي منظمه معنيه بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية وقد توسعت لتضم اكثر من 250 برلماني من 72 بلد وتقوم المنظمة بدور التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين اما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدره برلمانيين في مواجهه قضايا الفساد وتسعى المنظمة الى تحقيق الاهداف التالية : وضع دليل للبرلمانيين لكيفيه السيطرة على الفساد وتوفير ماده تدريبية للبرلمانيين يخص موضوع الموازنة والمراقبة المالية واصدار مدونه سلوك البرلمانيين وقياس اداء الدور الرقابي للبرلمانيين

6/البنك الدولي : تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطه لمساعده الدول في مواجهه الفساد ومحاصرته تتضمن ثلاثة عناصر وهي:

اولا تشخيص ظاهرة الفساد واسبابها وعواقبها

ثانيا ادخال اصلاحات على انظمة الدول السياسية والإدارية والاقتصادية ثالثا اشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في مكافحه الفساد

ويرى البنك انه لا يمكن تحقيق الاهداف السابقة الا من خلال اتباع الاستراتيجية التالية :

- مساندة من نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحه الفساد على الصعيد المحلي ومنع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك وتقديم العون للدول الاعضاء بالخبرات اذا ما طلبت المساعدة في حربها على الفساد واخذ مسالة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها

البنك بشان الدول الاعضاء ومسانده وتقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمكافحه الفساد.